مجلة دراسات تاريخية

ISSN: 9741-2352 EISSN :6723-2600

العلاقة التفاعلية بين التجارة والأوبئة في الجزائر خلال القرن 18 ومطلع القرن 19 م

The interactive relationship between trade and epidemics in Algeria during the 18th and early 19th centuries AD

يوسف مالكي

Youcef Malki

جامعة أحمد بن بلة 1- وهران- (الجزائر)

malki.youcef@edu.univ-oran1.dz

الارسال:2023/08/23 القبول :2023/10/09 النشر:2024/01/05 المرسل: يوسف مالكي

الملخص:

نسلط الضوء في هذه الدراسة على مدى تأثر الأنشطة التجارية في الجزائر العثمانية بموجات الأوبئة المتكررة، إضافة إلى تحليل جملة من المعطيات التاريخية لتوضيح مدى مساهمة التجارة في انتقال الأوبئة وتفشيها في المدن والأرياف مبتعدين قدر الإمكان عن الأساليب الكرونولوجية المفتقرة للتحليل المعمق. فلقد ساهمت الأنشطة التجارية في انتقال الوباء إلى الجزائر قادما إليها من الدول المجاورة التي لها تداخل جغرافي وبشري معها وذلك عبر القوافل المتنقلة بين هذه الأقاليم، كما كانت الدول الأوروبية المرتبطة مع الجزائر بعلاقات تجارية كبيرة هي الأخرى مصدرا للوباء، كما ساعدت المعاملات التجارية الداخلية في تفشي الوباء بشكل متسارع بسبب التعامل المباشر مع أشخاص موبُوئين أو بيع ممتلكات من ماتوا بسبب الطاعون. ومن زاوية أخرى كان الوباء يساهم في الحد من حركية التجارة كنتيجة حتمية لسياسة الاحترازية المتبعة من طرف السلطة والعامة.

الكلمات الدالة : الجزائر، العهد العثماني، التجارة، الأوبئة، العدوى.

Abstract

In this study, we shed light on the extent to which commercial activities in Ottoman Algeria were affected by repeated waves of epidemics, in addition to analyzing a number of historical data to clarify the extent of trade's contribution to the transmission and spread of epidemics in cities and rural areas. Commercial activities contributed to the transmission of the epidemic to Algeria, coming to it from neighboring countries, through caravans moving between these regions, and European countries associated with Algeria with great commercial relations were also a source of the epidemic, in addition to dealing directly with affected people or selling the property of those who died. Because of the plague, and from another angle, the epidemic contributed to limiting the movement of trade as an inevitable result of the precautionary policy adopted by the authority and the public.

Keywords: Algeria, the Ottoman era, trade, epidemics, infection

العلاقة التفاعلية بين التجارة والأوبئة في الجزائر خلال القرن 18 ومطلع القرن 19 م

مقدمة:

يشكل البحث في طبيعة النشاط التجاري في الجزائر خلال العهد العثماني أحد أهم المواضيع التاريخية، التي لطالما أثارت اهتمامات الباحثين والمؤرخين المهتمين بدراسة الجوانب الاقتصادية في الجزائر ومدى تأثيرها وتأثرها بالمتغيرات البيئية والطبيعية التي كانت تعرفها الجزائر من حين إلى آخر خاصة إذا تعلق الأمر بالأوبئة والأمراض المعدية، والتي كانت تجتاح الجزائر في فترات زمنية متعددة متلاحقة وأخرى متباعدة قادمة إليها من دول الجوار خاصة تلك التي لها مع الجزائر تداخلا جغرافيا وبشريا كتونس والمغرب الأقصى وطرابلس الغرب وذلك بواسطة القوافل التجارية والحجية المتجولة بين تلك الأقطار، كما كانت الدول الأوروبية هي الأخرى مصدرا للوباء خاصة تلك المرتبطة مع الجزائر بعلاقات تجارية كبيرة، لتمثل بذلك الأنشطة التجارية أكثر الأسباب والعوامل المساهمة في انتشار الوباء وتفشيه في المدن والأرياف الجزائرية كالتعامل المباشر مع أشخاص قادمين من المناطق الموبوءة أو المتاجرة بأغراض وممتلكات من ماتوا جراء إصابتهم بأي نوع من أنواع الأوبئة.

لقد كان للأوبئة نتيجة عكسية على حركية النشاط التجاري في الإيالة الجزائرية ففي الوقت الذي كانت فيه الأعمال التجارية تزيد من تفشي الوباء وتوسع دائرة انتشاره، ساهمت الأوبئة من زاوية أخرى في تعطيل الأعمال التجارية والحد من حركيتها وهذا كنتيجة حتمية للتدابير الاحترازية المتخذة من طرف السلطة الحاكمة والرعية بغرض السيطرة على الوباء والتقليل من أخطاره قدر الإمكان وهو ما تظهره تلك العلاقة الطردية بين الأوبئة والأنشطة التجارية.

وعلى هذا الأساس أثرنا حول الموضوع المطروح في مقالنا هذا الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت الأنشطة التجارية في عملية تفشي الوباء في الجزائر العثمانية؟، وفي ما تكمن الآثار العكسية للأوبئة على حركية النشاط التجاري فيها؟، معتمدين في حل هذه الإشكالية على المنهج التاريخي التحليلي كونه أكثر المناهج العلمية ملائمة لمثل هذه المواضيع.

1.الأنشطة التجارية وإسهاماتها في نقل الوباء وانتشاره في الجزائر خلال القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر:

1.1.حركة وتنقلات التجار ودورها في نشر الوباء: تعد حركة التجار وتنقلاتهم من بلد لآخر أحد أهم أسباب انتشار الوباء واستفحال ضرره في مختلف التجمعات البشرية وان اختلفت نوعية تلك الرحلات التجارية بين ما هو عبر البر بواسطة القوافل التي كانت تعبر الجزائر في مختلف الاتجاهات، وما هو بحرية بواسطة السفن وهو ما كان يساهم بشكل أو بآخر في نقل الأوبئة إلى الجزائر أو توسيع دائرة انتشاره فيها، وبالرغم من الجدل الكبير الدائر بين أوساط الباحثين والمؤرخين حول مصادر الوباء في الجزائر بين كونه محلي النشأة أو وافد عليها من المناطق الخارجية فالمؤكد أن الجزائر كانت تأثر وتتأثر بما يحدث في الأقاليم المجاورة من تطورات وتغيرات بيئية ومناخية.

-أما في ما يتعلق بالطريق البحري فيؤكد كثير من الباحثين أنه الأكثر خطورة من ناحية نقل العدوى، وهو الذي ساهم بشكل كبير جدا في نقل الأمراض بين الموانئ العالمية المرتبطة بالدولة العثمانية[1]، ولعل خير دليل على هذا الطرح هو تزامن حدوث الوباء في معظم دول ضفتي المتوسط والتي كانت ترتبط بعلاقات تجارية كبيرة مع الجزائر تعد فيها المسالك البحرية هي الرابط الوحيد فيها.

كما أنه ولطالما ارتبط موسم الحج بازدياد مخاوف الناس من قدوم الوباء وانتشاره في أوطانهم خاصة وأنه غالبية المسافرين القادمين من الحجاز كانوا يفضلون السفر بواسطة السفن بدل وسيلة النقل البري وهذا اجتنابا لمشقة الطريق ومخاطره.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه لم تكن السفن تختلف في وظيفتها بين النقل التجاري أو المدني؛ بل كانت تزاوج في عملها بين هذا وذاك فهي بذلك تحمل الأجناس البشرية دون التمييز بين وظائفهم وغرضهم من الترحال للتجارة أو الحج، أو حتى من يهوى منهم السفر والمغامرة وهو ما يصعب معه تمييز من يحمل الوباء منهم، خاصة وأن جل العائدين من المشرق العربي إلى الجزائر حجاجا كانوا أو تجارا يتوافدون للتجمع في ميناء مدينة الإسكندرية بمصر[2]، والتي شكلت مصدرا كبيرا للوباء في ذلك الزمن، وهو ما جاء تأكيده على لسان عبد الرزاق بن حمادوش في رحلة لسان المقال بقوله: " **وفي ثالث رجب (1157هـ/ 1744م) قدم علينا مركب من الإسكندرية حاملا الحجاج وفيه الوباء فمنعهم الباشا داي الجزائر الدخول خشية انتقال المرض إلى المدينة إلى ثامن عشر من نفس الشهر فأذن لهم في الدخول بعد تحقق سلامتهم من المرض المذكور** "[3]. ولعل هذا ما دعا الجزائريين ليطلقوا عليه تسمية **طاعون مكة** أو **الطاعون الميناني**[4].

وهو مما لا يدع مجالا للشك معه أن الموانئ الجزائرية كانت منفذا حقيقيا للوباء كنتيجة حتمية لرسو السفن الحاملة لأناس مصابين بأي نوع من الأمراض شديدة العدوى، ومن صور ذلك ما حدث سنة1131هـ/1718م؛ إذ قدمت إلى الجزائر السفينة الإنجليزية وهي محملة بالوباء كما ينقلها **غيون** عن **لوجي دي تاسي**[5].

ثم أن الرحالة و الأسير **جوزيف بتس** لما رافق سيده الجزائري التركي للحج من الجزائر إلى الحجاز أصيب بالطاعون بالإسكندرية عند عودتهما لكنه شفي بالجزائر[6].

-ففي ما يتعلق بالطريق البري ووسائل النقل فيه ودورها في تفشي الطواعين والأوبئة فلم تكن تختلف عن نظيراتها في المسالك البحرية إلى من حيث سرعة الانتشار وحجم التأثير ، وهذا بالنظر للعدد الكبير من الحواضر والمحطات التي تقف فيها القوافل التجارية مقارنة بالوضع الذي كانت عليه المسالك البحرية وهذا إذا ما استثنينا منها المحاذية للساحل.

لقد ساهمت القوافل التجارية في تفشي الوباء في الجزائر بشكل كبير ومن أبلغ الأمثلة على ذلك ما حدث في مدينة بسكرة التي انتشر فيها طاعون شديد سنة 1787م والذي وصلها عن طريق التجار والحرفيين الوافدين إليها من مدينة الجزائر فرارا من الوباء أو عدم العلم بوجوده فيهم.[7]

كما شكل أيضا مسير أركب الحج وتنقلها بين المدن والحواضر في الجزائر فرصة لممارسة التجارة مما ساهم بشكل كبير في إيصال الوباء لأبعد نقطة ممكنة خاصة وأن قافلة الحج لم تكن مقتصرة على الحجاج فحسب؛ بل كانت تضم إلى جانبهم العلماء والطلبة والتجار[8]، هذا من جهة ومن جهة أخرى إن الحجاج سواء المغاربة العابرين للجزائر باتجاه البقاع المقدسة أو الملتحقين بهم من الجزائر كانوا هم في حد ذاتهم يمارسون الأعمال التجارية[9] في طريقهم وحتى في عودتهم منها[10]، فالتجارة في موسم الحج أمر ضروري للحاج والمسافر إذ يضل دائما في حاجة لموارد مالية لتغطية نفقات الرحلة والإقامة[11]، لهذا يتم تجهيز ركب الحج قبل انطلاقه

بمختلف السلع والمنتوجات التي لا توجد في المناطق التي يمر عليها فيتم المتاجرة بها إما عن طريق بيعها أو مقايضتها بسلع يحتاجها الحاج المسافر كالعلف والطعام وغيره من ضروريات الطريق[12]، وهذا ما دعا الكثيرين يصفون القافلة نفسها بأنها سوقا متنقلة بالنسبة لجميع أفرادها[13] ، وقد كان التجار ينتظرون ميعاد خروج ركب الحج من أجل إخراج تجارتهم وممارستها مع الركب أو مع سكان المدن والقرى التي يمرون بها وكذلك بالأماكن المقدسة لبيع ما فضل من البضاعة ليشتروا أخرى تلقى الرواج في أوطانهم[14].

لأن التجار لم يكن لديهم الوقت لتدوين يومياتهم وما كانوا يلاحظونه خلال سفرهم وترحالهم من بلد لآخر لذا فإننا لم نجد سوى كتابات الرحالة والمغاربة والجزائريين لنستقي منهم بعض التفاصيل حول مساهمة القوافل في انتشار الوباء منها:

"...ثم ضعنا صبيحة يوم الثلاثاء إلى أن وصلنا إلى قصر الطير، فحططنا به الرحال مع الغير وتلاقينا مع الحجاج ومن يريد الزيارة بلا أحجاج ووصلنا عند الظهر...وكل يوم والحجاج تأتي من كل فج عميق فلما اجتمعوا واشتروا وباعوا اهتموا بالرحيل، ثم إن كل فاضل وعالم وذي خير وراغب من قصر الطير إلا أتى إلى الركب يزوره ويقتبس نوره..."[15]

"...ثم ضعنا منه يوم الخميس...ونزلنا قبالة أبي غرارة...وأقمنا به يوم الاثنين وتسوقنا الأعراب...أولاد سيد عبد النبي وأولاد ابن مريم وأولاد نوير، وأتوا بكثرة الإبل واشترى الناس واشترينا نحن خمسة عشر بعير بنحو مائتي ريالة وإحدى وتسعين ريالة ونصف، وأضافنا السيد أبو القاسم عم سيد أحمد..."[16] [17]

والمؤكد أن القوافل بأنواعها حجية كانت أو تجارية لم تكن تتوقف عن المسير حتى مع علمهم بوجود الوباء بينهم ومدى خطورة نقله من مكان لآخر، وهذا ما أكده العياشي خلال رحلته إلى الحج سنة 1650م؛ حيث ذكر أنهم بعد أن مر الركب ببسكرة، والتي كانت تشهد وباء عظيم استمروا في سيرهم مرورا بالعديد من المحطات وصولا إلى الأغواط والتي علم سكانها من خلال بعض أهل الركب أن الوباء مستحكم فيهم فإنهم لم يسمحوا لهم بدخول المدينة.[18]

2.1.المعاملات التجارية في الجزائر سبب رئيسي في نشر الوباء:

-ممارسات التجار ودورها في نشر الوباء: لقد لعبت المعاملات التجارية التي كان يقوم بها التجار الجزائريين والأجانب في الجزائر دورا فعالا في نشر الوباء في أوساط المجتمع خاصة وأن التجار هم أكثر الناس تنقلا وترحالا بين مختلف التجمعات البشرية بحثا عن من يشتري بضاعتهم، وخاصة أن الكثير منهم كانوا يزاولون أعمالهم التجارية كباعة متجولون يجوبون القرى والأرياف ليبيعوا سكانها ما يحملون من منتجات مختلفة[19] سواء كان ذلك عن طريق البيع العادي بضاعة بثمنها نقدا أو بواسطة أسلوب المقايضة سلعة بسلعة، وهو ما يجعل من احتمالية انتقال الوباء بين المصابين به والأصحاء تبقى قائمة. خصوصا وأننا ندرك جيدا ومن خلال الشواهد الكثيرة أن الوباء كان ينتقل في معظم الأحيان عن طريق اللمس ومن المفترض أن يكون في هذه الحالة البائع والمشتري في صحة جيدة[20]، إلا أن استمرارهم في التعاملات التجارية أثناء تفشي الأمراض دون أن إدراك الطرفان لإمكانية أن يكون أحدهما حاملا للوباء، مما يصعب عملية تحديد أيهما الناقل وأيهما والمتلقي.

ونظرا لكون جل الأنشطة التجارية التي كانت قائمة في الجزائر العثمانية كانت تتم في الأسواق والمراكز التجارية مشكلة بذلك نقطة التقاء هامة بين التجار من جهة وبين التجار والمتسوقين من جهة أخرى، الأمر الذي من شأنه تشكيل خطر كبير على مرتادي تلك التجمعات التجارية خاصة إذا تعلق الأمر بتفشي الوباء فغالبا ما كان الاحتكاك المباشر بين هذه الأطراف يضاعف من عملية انتشار العدوى، وذلك من خلال حتمية التلامس بين المصابون بالطاعون وغيرهم من الأصحاء فينتشر هذا الوباء عن طريق تبادل البضائع أو تناول الأموال من أيديهم، وهذا فضلا عن احتكاك المصابين بمجموعات سكانية سليمة من المرض فينتشر منها المرض إلى الأرياف والمدن[21].

وما يزيد الوضع تفاقما هو عودة المصابين إلى مواطنهم فرارا من الطاعون مما يزيد من اتساع مجال انتشار الوباء[22].

وبالعودة إلى كلام العياشي ففي معرض حديثه عن ما صادفه في طريق عودته من البقاع المقدسة؛ حيث أنه أثناء مرور الركب بالأغواط والتي علم سكانها من خلال بعض أهل الركب أن الوباء متفشي فإنهم لم يسمحوا لهم بدخول المدينة؛ بل كانوا يدلون الزرع من فوق السور ويأخذون النقود ولا يتناولونها إلا بعد الغسل.[23]

فإن قيام أهل الأغواط بتنظيف النقود لأنها كانت مخبأة في ملابس الركب التي من المرجح تكون صوفية حيث أن المرض يتشبث غالبا بصوف الملابس.[24]

ولم يكن التواصل التجاري بين الباعة وزبائنهم هو العامل الوحيد المساهم في انتشار الوباء؛ بل حتى طبيعة السلع المتداولة بينهم كانت هي الأخرى سببا مباشرا في تفشي الأوبئة والطواعين خاصة إذا تعلق الأمر بتجارة الأفرشة والأغطية القديمة وحتى الرثاث (الملابس المستعملة) والتي كانت تشكل خطرا كبيرا على البائع والمبتاع لها على حد سواء[25] ؛ إذ أن استخدام هذه الأغراض كان في أغلب الأحيان دون تطهيرها مع العلم أنه قد تكون تحتوي على البراغيث فتبقى هذه الحشرات حية لوقت أطول؛ بل إنه من المحتمل أن تكون هذه الملابس لأشخاص ماتوا نتيجة لإصابتهم بالطاعون مما يساهم في نشر العدوى.[26]

وبالرغم من ذلك يستمر الناس في اقتنائها ولعل ما يصوغ ذلك هو أن حاجة السكان لهذه الألبسة أمرا محتما عجزهم عن شراء الألبسة الجديدة بسبب تردي الأحوال المعيشية[27]، والأدلة الدالة على صحة هذا القول كثيرة ومنها نسوغ مثلا ماحدث مع أحد الأبناء والذي شرع في بيع ملابس أبيه المتوفي مباشرة بعد دفنه، واستخدم ما لم يستطع بيعه من سراويل بدون أدنى حيطة أو اتخاذ أسباب الحذر ما نجم عنه إصابته بنفس الوباء[28].

وقد لعب اليهود دورا فعالا في هذا الأمر فهم من كانوا يتحكمون في دواليب التجارة في الجزائر الخارجية منها والداخلية مستغلين في ذلك النفوذ السياسي الكبير الذين كانوا يحظون به لدى الحكام الإيالة[29] ، ومن مظاهر سيطرة هذه الفئة على التجارة في الجزائر ومدى خطورة ذلك على أهلها هو احتكارهم لتجارة الرثاث التي كانوا يجنون منها أرباحا كبيرة رغم خطورتها[30] .

ولقد كان التجار اليهود مدركين جيدا لمغبة مواصلة أعمالهم التجارية بهذه الصورة ففي الوقت الذي فضل فيه البعض منهم النأي بأنفسهم عن المجالات التي ينتشر فيها الوباء، اختار البعض الآخر الاستمرار في تجارتهم؛ بل ويتضح مدى استيعاب كبار اليهود لخطر التجارة العادية في تلك الأيام بقيام أحبارهم بسن قوانين

تحضر على اليهود شراء وبيع ملابس الموتى من ضحايا الأوبئة خوفاً من انتقال الأوبئة إليهم و منع شراء ملابس الأموات، والإغلاق على أنفسهم في بيوتهم [31].

-**التعاملات السلبية للسلطة الحاكمة في الجزائر مع الوباء:** لقد شكل التعامل اللامسؤول الذي كانت تقدم عليه السلطة الحاكمة في الجزائر وفي كثير من الأوقات أحد أكثر العوامل المتسببة في انتقال الأوبئة إلى الجزائر خاصة إذا تعلق الأمر بالنشاط التجاري والذي كان بمثابة عصب الحياة الرئيسي فيها وهو ما سنقف عليه في هذا الموضع، وذلك بهدف إعطاء صورة واضحة على مدى مساهمة تلك السياسة في انتشار الوباء في الجزائر؛ إذ تكاد تجمع جل المصادر التاريخية وحتى الدراسات الحديثة التي تعرضت لموضوع الأزمات الصحية في الجزائر العثمانية على عدم إتباع السلطة الحاكمة في الجزائر على سياسة ثابتة وذات نجاعة بهدف الحيلولة دون انتقال الوباء إلى البلاد[32].

وإن وجدت بعض الإجراءات والتي لم تكن سوى اجتهادات فردية قام بها بعض الدايات وإن كانت في كثير من الأوقات مقتصرة على الحد من انتشاره بين السكان فحسب، ولعل هذا ما جعلهم في محل اتهام بالتقصير وسوء التدبير؛ بل نجد حتى من يُحمل السلطة مسؤولية تفاقم الوضع في كثير من المرات، بوقوفهم موقف المتفرج على ما كان يحصل نتيجة لتفشي الوباء دون القيام بأي فعل احترازي من شأنه التصدي لهذه الأوبئة أو على الأقل التقليل من حجم الكارثة، خاصة وأن أولائك الحكام كانوا على وعي تام بالإجراءات والتدابير الصحية التي تمنع الأوبئة من التطور والتفشي[33] في صورة الحجر الصحي أو ما يصطلح عليه في تلك الفترة بالكرنتينة[34]، وهو ما كان متوقع منهم إلا أن تصرفاتهم جاءت مغايرة تماما لتلك التوقعات؛ إذ قام العديد من حكام الجزائر وعمالهم بالسماح للسفن بالرسو في موانئ الإيالة رغم علمهم بقدومها من مناطق موبوءة كالإسكندرية واسطنبول وأزمير وحتى من مرسيليا؛ بل حتى مع وصول أخبار إصابة من في السفينة بالطاعون والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها ما حدث مع الوباء الذي أصاب مدينة الجزائر سنة 1717م، والذي يؤكده "**غيون**" أنه قد وصل إلى إيالة الجزائر عن طريق سفينة تجارية إنجليزية كانت محملة بالسلع من مصر[35]، وقد سبق وصولها خبر تفشي الوباء فيها وموت قبطان هذه السفينة قبل أن ترسو بميناء المدينة[36] وهو ما كان من المفترض أن يثير مخاوف السلطة الحاكمة في البلد والتي تدفعه للقيام بالإجراءات الاحترازية المتعارف عليها إلا أن هذا لم يحدث بتاتا.

ويعود "**غيون**" ليرجح سبب انتشار طاعون السنة الموالية أي **(1130هـ /1718م)**إلى عدم تحلي الحكام بروح المسؤولية؛ إذ امتنع الداي محمد بن حسن (1718-1724)عن اتخاذ التدابير اللازمة؛ إذ أنه لم يبدي أي ممانعة لرسو إحدى السفن القادمة من "الإسكندرية" وهذا رغم علمه بحملها للطاعون وسقوط أحد ركابها ضحية له[37]؛ بل أكثر من ذلك فهو لم يقم حتى بفرض أي حجر صحي على من كان على متن تلك السفينة، ونفس الأمر يحدث مجددا في سنة 1740م والتي شهدت دخول السفينة الفرنسية Sainte Barbe إلى ميناء الجزائر[38] قادمة من الإسكندرية التي كان الوباء فيها مستفحلا وهو ما لا يدع مجالا للشك في إمكانية أن يكون في ركاب تلك السفينة عدد من المصابين بالوباء وهو ما أكده ربانها للقنصل الفرنسي والذي سارع بدوره لإرسال نائبه إلى الداي

الجزائري ينبئه بالخطر الذي تحمله هذه السفينة ويحذره من مغبة التراخي في اتخاذ سبل الوقاية من هذا الطاعون، إلا أن الداي الجزائري بابا إبراهيم (1732-1745) قابل على تلك التحذيرات بكثير من التهكم.

ورد على نائب القنصل بأن سيده يخاف من الوباء لكونه مسيحي يخشى الموت، أما هو **الداي** فلا يخاف الطاعون ولا يهاب الموت؛ وأنه إن حاول الدخول سيتصدى له بالمدافع كما يتصدى للأعداء، وإن كتب للوباء الدخول والتفشي في المدينة فهو مقدر وأعطى من فوره أوامره بالسماح لمن هم في السفينة بالنزول إلى البر دون إخضاعهم للحجر الصحي[39]، ولم يصل نائب القنصل الفرنسي مكان إقامته حتى بلغه بأن سلع والبضائع التي قدمت على متن هذه السفينة أضحت تباع وتشترى في الأسواق بشكل كبير[40] . وقد أدى هذا التصرف الأهوج الذي أقدم عليه الداي إلى تفشي الوباء في مدينة الجزائر والبقاء فيها مدة ثلاث سنوات مات فيها بسببه أكثر من ستين ألف شخص[41] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الفعل لم يكن مقتصرا على الحكام فقط؛ بل تعداهم إلى عمالهم المسؤولين عن الميناء والذين كانوا يقومون خفية ببعض التجاوزات الخطيرة التي من شأنها التسبب بضرر كبير للإيالة الجزائرية، وهو ما يظهر لنا جليا من خلال ما وقع في عهد الداي "**محمد بن عثمان خوجة**"، هذا الأخير الذي رفض في سنة 1781م طلب السماح لإحدى السفن التجارية الفرنسية الوافدة من مرسيليا بالرسو في ميناء مدينة الجزائر؛ لاشتباه إصابة طاقمها بالطاعون، إلا أنه وبسبب تواطئ مجموعة من الأشخاص مع قبطان هذه السفينة تمكنت من الرسو في ميناء مدينة عنابة مما ساهم في تسرب هذا الوباء إلى المدينة لينتقل منها إلى المناطق الشرقية للإيالة[42]، ونفس هذا الأمر يحدث مرة أخرى سنة (1206هـ/1792م)؛ إذ علم المسؤول عن الميناء في مدينة الجزائر بوجود وباء على متن أحد سُفن رياس البحر الجزائريين الوافدة من اسطنبول[43]، لكن وكيل الخرج وآمر البحر لم يحركا ساكنا وبقيا يراقبان الأمر، في حين كان الأحرى بهما اتخاذ قرارات تقضي بعدم السماح لمن على متن هذه السفينة بالنزول إلى البر حتى يتأكد من سلامتهم أو يخضعون للحجر الصحي، وهذا ما لم يحدث طبعا، وهو ما يكون قد أدى لاحقا إلى انتشار الوباء سنة (1207هـ/1793م) في مدينة الجزائر[44] .

كما حدث في سنة 1817م؛ إذ تم السماح لسفينة أخرى بالرسو في ميناء مدينة الجزائر في (17رمضان1238هـ/ الموافق ل29جويلية 1817م) كان على متنها مائتي شخص من أقارب الداي بما فيهم ابنه إضافة إلى عدد من كبار موظفي الدولة، مع علم المسؤولين على الميناء بأن هذه السفينة مصابة بالوباء؛ إذ كان معلوم أن أربعين شخصا على الأقل قد لقوا حتفهم نتيجة الوباء، وبقي قرابة خمسة وعشرون شخصا مصابون بنفس الوباء ينتظرون أجلهم مع كل ذلك لم تقم السلطة بأي عمل استباقي من أجل الوقوف في وجه تفشي الوباء[45] .

ولعل السبب في ذلك يرجع بالأساس إلى المكانة المرموقة لمن كانوا على متن السفينة الأمر الذي جعل من خيار منعها من الرسو أو تطبيق الحجر الصحي خيارين مستبعدين جدا رغم ما لتبعات ذلك على أهل المدينة والإيالة بشكل عام.

كما تشير بعض المصادر التاريخية إلى وجود أفعال أخرى كان تقوم بها السلطة الجزائرية وإن اختلف مع ما ذكرناه سابقا من حيث الطبيعة إلا أنه لا يقل عنها خطورة، فكثيرا ما كانت السلطة في الجزائر ترغب في إبقاء

أمر الوباء وانتشاره في البلاد سرا، وبعيداً عن مسامع الدول الأوروبية، وهذا خشية من اتخاذ هذه الدول لإجراءات احترازية تمنع به التبادل التجاري مع الجزائر خوفا من انتقال الوباء إليها، مثلما جرى سنة 1753م؛ إذ ورد في إحدى المراسلات أن الداي محمد بن بكر (1748-1754) يحاول أن يتكتم عن الخسائر الكبيرة في الجزائر جراء الوباء وذلك حتى ليصل خبره إلى الدول الأوروبية لكي لا تتوقف نتيجة ذلك المبادلات التجارية معهم[46]، إلا أن محاولته باءت بالفشل؛ إذ تمكن نائب القنصل الفرنسي حينها السيد "**جونفيل**" بواسطة جواسيسه من اكتشاف الأعداد الحقيقية التي كانت تتساقط نتيجة هذا الوباء[47].

2. تداعيات الأوبئة على النشاط التجاري في الجزائر خلال القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر:

لقد كان للأوبئة الأثر البالغ على مختلف مجالات الحياة اليومية لسكان الإيالة الجزائرية، بما فيها الميدان الاقتصادي الذي يعتبر عصب الدولة وشريان حياة الرعية وهو ما نلمسه في ثلاثة مواضع رئيسية والتي تمثل أركان النشاط التجاري وهي: مصادر السلع التجارية بنوعيها الزراعية والحرفية، فضلا عن حركة القوافل وتنقلات التجار بين الأسواق والمراكز التجارية وكذا تأثر هذين الأخيرين بمختلف الأزمات الصحية، يضاف إلى كل ذلك مدى تأثر ممارسة الأعمال التجارية.

1.2. على مستوى مصادر إنتاج السلع (الزراعية والحرفية): إن انتشار الأمراض والأوبئة كان يؤدي في أغلب الأحيان إلى موت عدد كبير من السكان، وحدوث أزمة اقتصادية نتيجة إتلاف الحرث والزرع وارتفاع الأسعار وقلة الإنتاج، وقد كان الفلاح في الريف أكثر تضررا وعرضة لأمراض سوء التغذية مما زاد في تعاسته وبؤسه، وأكد ناصر الدين سعيدوني أن الأرياف كادت أن تفقر بسبب الظروف الصحية، وحتى الضرائب كادت أن تنعدم بعد تضرر المزروعات بسبب الكوارث[48]، ومثال ذلك ما حدث في الفترة الممتدة بين 1784- 1788م فبسبب الوباء الذي اجتاح المنطقة المغاربية نقص الإنتاج الزراعي في بايلك الشرق فقل العرض وتزايد الطلب مما ساهم في ارتفاع الأسعار واشتداد المجاعات وانتشار الأمراض بكثرة، الأمر الذي جعل صالح باي مضطرا إلى إصدار أمر إلى الشركة الملكية الإفريقية بإيقاف تصدير الحبوب بسبب شدة الأوبئة[49]، فغالبا ما كان ينتج عن الكوارث الطبيعية والصحية تدهور في النظام الزراعي في الأرياف مما يترتب عليه انكماش الأراضي الصالحة للزراعة وتقلص الثروة الحيوانية حتى أصبحت المساحات المستغلة فعليا لا تتجاوز 359040 هكتار، وبلغت قطعان الماشية 7 ملايين رأس على أكبر تقدير[50]، والجدير بالملاحظة هنا أن أكبر المتضررين من هذه الكوارث هم الفلاحون الصغار الذين سرعان ما تحولوا من حياة استقرار وإنتاج إلى حياة ترحال وإهمال للأرض بحثا عن الكلأ للمواشي فرارا من الطاعون؛ إذ أصبحت الأراضي مراعي موسمية مما كان له تأثير حتمي على التوازن البيئي للأرض، وفي هذا الشأن يقول ناصر الدين سعيدوني أنه في حوالي سنة 1791م اضطر قسم كبير من السكان إلى اللجوء إلى المناطق الجبلية المنيعة فنتج عن ذلك تناقص المحاصيل الزراعية التي لم تعد تكفي حتى حاجة السكان الاستهلاكية وقد كانت تصدر من قبل إلى الخارج[51]؛ إذ يصف دي غرامون الوضع بشيء من المبالغة بقوله: "**أن بعض الأسواق أصبحت تبيع لحم البشر**"[52].

أما فيما يخص السلع ذات الطابع الصناعي فبصرف النظر عن الضرر الذي لحق بها جراء ما تعرض له القطاع الزراعي نتيجة الكوارث الصحية، وهو الذي يعد الممول الرئيسي له بالمواد الأولية كالأصواف والجلود

والشمع والمزروعات على اختلاف أنواعها، سواء ما كان منها الموجهة للاستهلاك الغذائي أو التحويلي الأمر الذي تسبب في تناقصها في الأسواق بشكل ملحوظ، إلا أن هذا العامل لم يكن الوحيد الذي ساهم في تدهور النشاط الحرفي وانقطاع الكثير من المنتجات الحرفية في أسواق الإيالة الجزائرية فإلى جانب الإجراءات التي كان يقوم بها حكام الإيالتين للحد من تبعات والأوبئة كمنع تصدير المواد الغذائية خاصة ذات الاستهلاك الواسع في الفترات المتزامنة مع مهاجمة الجراد أو الجفاف أو في حالة ترقب مجاعة ما كما حدث سنة 1815م[53]، تسببت كذلك الأوبئة إلى جانب الكوارث الطبيعية الأخرى في موت الكثير من الصناع والحرفيين، ففي سنة 1787م قضت الأوبئة بمدينة عنابة على أغلب النساجين ولم يعد هناك من يعالج الأصواف وحياكة البرانس[54]، أما من بقي منهم على قيد الحياة ففر بعضهم نحو الأرياف والأهواز، أما البعض الآخر فجنحوا إلى إغلاق محلاتهم والانصراف إلى الاحتجاب في بيوتهم بعيدا عن تبعات هذا الوباء[55]، ولعل ما يعطي لنا صورة واضحة على الحال الذي تؤول إليه التجارة أثناء كل كارثة طبيعية أو صحية هو ما أصبحت عليه مدينة الجزائر أثناء الطاعون الذي حل بها في إحدى السنوات؛ إذ لم يعد يُوجد فيها كلها شخص واحد يمكن اعتباره من أهل الحرفة الحقيقيين[56].

ونجد في المجلة الفرنسية Gazette وصفا للحالة المزرية التي كانت فيها الأنشطة التجارية في مدينة الجزائر سنة 1787م بسبب غياب أصحاب المحلات والحرفيين عن مواضع عملهم وإغلاقها بشكل مؤقت ريثما ينجلي الوباء[57]. وما زاد من تفاقم الوضع ذلك النقص الحاد في اليد العاملة في كثير من الفترات التي مرت بها الجزائر وهذا بسبب هلاك أعداد كبيرة من العبيد والمستأجرين وهو ما نراه بشكل واضح في الطاعون الذي ألمّ بالجزائر في سنة 1787م؛ حيث أدى إلى نقص اليد العاملة ونقص الكثافة السكانية معا[58]، كل هذا انعكس سلبا على الإنتاج بصفة عامة وعلى النشاط الحرفي والزراعي بشكل خاص مما جعل الفلاح يفقد الرغبة في العمل ومثال ذلك ما حدث في سنة 1786م وهو أن ملاك الأراضي في سهول عنابة لم يجدوا اليد العاملة التي تقوم بحصاد حقولهم فلجؤوا إلى التنازل عن الإنتاج بعد تخوف الفلاحين من انتشار الوباء، وزهدوا في الحصول على خُمس المحصول ما دام عمال البايلك والملاك المقيمون في المدن يستحوذون على أربعة أخماس المنتوج بدون عناء[59]، ولعله هو السبب الذي جعل الجزائر في كثير من الأوقات تستبدل في معاهداتها مع تونس المال بالعبيد، كما هو الحال سنة 1742م بعد نتائج ذلك الوباء الذي حل بإيالة الجزائر ففي نفس السنة قام الداي "**علي باشا**" بطلب من أجل الصلح مع تونس من الأخيرة عدد من العبيد ليغطي النقص الفادح لهذه الفئة في الجزائر بُعيد ذلك الوباء[60].

إن هذا الوضع المتردي في الإيالة الجزائرية جعل التجار الأوروبيون يستغلون هذه الفرص أحسن استغلال، ويظهر ذلك جليا في ما قامت به الشركة الإفريقية في عنابة؛ حيث رفعت من حجم صادراتها من الصوف نحو أوروبا من موانئ عنابة، وذلك بسبب عجز الحرفين عن استغلال الكميات الكبيرة لهذه المادة وقلة اليد العاملة التي أتى عليها الطاعون سنة 1785م[61]، وبهذا كان للخسائر الديموغرافية في أوساط الحرفيين دور سلبي كبير في حالة الانحصار الاقتصادي سواء الصناعي أو التجاري التي صاحبت فترات الأوبئة على المستوى المحلي أو في المجال المغاربي والمتوسطي.

2.2.على المستوى الداخلي:

-صور تأثيرات الأوبئة على الأسواق والمراكز التجارية: تشكل الأسواق والمراكز التجارية فضاء تلتقي فيه مختلف الأجناس والثقافات من جميع المناطق والبلدان[62]، مما يجعله من أكثر الأماكن استقطابا للوباء وانتشارا ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقط؛ بل إن الخراب الذي ينتج عن الأوبئة والكوارث الطبيعية في البلاد يؤدي بطبيعة الحال إلى شح البضائع (الزراعية والحرفية) فيها كما سبق توضيحه، ومن وجهة نظر أخرى إن هلاك عدد كبير من التجار أصحاب المحلات ونزوح البعض نحو الأرياف واعتكاف البعض الآخر في منازلهم خوفا من الوباء جعل الكثير من الأسواق والمراكز التجارية ساكنة لا حركة فيها، ومن أبلغ صور ذلك نجده في الوصف الذي ورد في الكثير من التقارير الأجنبية حول مدينة عنابة وذلك بأن تُلثي أبواب منازل مدينة عنابة كان مغلقا مما يتبين للمرء مدى الخراب الذي ألم بها جراء الوباء الذي حل بها[63].

إن هذا الوصف يعكس مدى جفاف الأسواق وخلوها من مختلف المواد الغذائية، في حين اختارت بعض القوافل العدول عن دخول الأسواق التي يشتبه شيوع الطاعون فيها وذلك هروبا وخوفا من الوباء فقد أورد الرحالة العياشي أثناء عودته من الحج مرورا بمدينة بسكرة قوله: " **ونزلنا بسكرة ضحى يوم الإثنين، وكان نزولنا خارج البلد من غربيه لأجل الوباء، وحتى الناس الذين دخلوا البلد كان دخولهم اضطراريا لأنها اشتهرت بسوقها ... وقد دخلنا المدينة عقبه (عقب الوباء) فوجدنا أكثر حوماتها خالية، ومساجدها دائرة** "[64]، وكإجراء وقائي قامت بعض الأسواق بإغلاق أبوابها في وجه التجار والقوافل خوفا من العدوى فقد منع الركب في بعض الأماكن من الدخول مثل ما حدث في الأغواط التي قال عنها العياشي: " **ونزلنا الأغواط ... وكان في الركب أعراب فقالوا لأهل البلدان: في الركب وباء فلم يتركوا أحدا يدخل إليهم ...، وقد كان التعامل بحذر شديد مخافة العدوى مع الركب الذي يحمل الوباء أو يشتبه فيه ذلك، وكانوا يدلون الزرع من فوق السور ويأخذون الريال ويغسلونه ولا يتناولونه إلا بعد الغسل، والله تبارك وتعالى يكتب السلامة والعافية آمين** "[65]،

ولقد كان هذا الأسلوب كإجراء وقائي لمنع انتقال الوباء والاحتراز منه من قبل ساكنة الأغواط، لكنه في نفس الوقت من شأنه أن يضر باقتصاد المدينة باعتبارها محطة مهمة في طريق القوافل الدينية أو التجارية[66].

إن الإجراء الوقائي المتمثل في منع الأجانب الذين يشك في حملهم للوباء من دخول المدن ومنع سكان المدن الموبوءة من الخروج، وهو ما من شأنه فرضه لنوع من الحصار على المدينة، مثلما يشير إلى ذلك القنصل الفرنسي في مراسلة للغرفة التجارية في مرسيليا بقوله:"**.. في المدينة إن تفشي الوباء قد ضرب ما يشبه الحصار على المدينة**"[67]،

ويعكس لنا هذا الوصف مدى تأثر الحركة التجارية ليس على المستوى الداخلي فحسب؛ بل شمل حتى العلاقات التجارية الخارجية للبلد وهو ما سنفصل فيه لاحقا.

كما نجد إلى جانب ذلك الحزام الصحي الذي كان البايات يفرضونه حول المناطق الموبوءة، من أجل منع القبائل المصابة بالاحتكاك بغيرها، وهذا على غرار ما فعله صالح باي في وباء 1786 ؛ عندما أرسل فرسان الدايرة إلى الريف من أجل منع التواصل بين القبائل الموبوءة وغيرها من القبائل السليمة، وذلك بغرض حماية باقي مقاطعته من انتشار الوباء[68]، مما أثر من دون شك على حركية التجارة في البلاد[69].

وهو ما يؤكده وكيل الشركة الملكية الإفريقية في عنابة إذ يقول:" **منذ أرسل الباي فرسان الدايرة للريف من أجل منع التواصل بين القبائل الموبوءة وغيرها من القبائل السليمة. لم تأتي حبة قمح واحدة إلى السوق**[70]".

-تجلي انعكاسات الأوبئة على المعاملات التجارية: لقد شكلت الأوبئة عامل من عوامل ارتفاع أسعار المواد الغذائية كالحبوب وغيرها من السلع ذات الاستهلاك الواسع إضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية لساكنة الإيالة الجزائرية، وذلك نتيجة لتوقف الكثير من الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية وهو ما يزيد من تفاقم الوضع أكثر، فمن خلال دراستنا لهذا الجانب لاحظنا أن المجاعات ترتبط بعلاقة طردية للأوبئة والكوارث الطبيعية وكما يقال بالمثال يتضح المقال نورد بعض الأمثلة التي تؤكد هذا الطرح في ما يلي:

فكثيرا ما كانت المجاعة نتيجة لتوقيف أعمال التبادل التجاري مع الدول المتوسطية بسبب تفشي الأوبئة فمثلا في سنة 1752م، وبسبب تخوف حكام الإيالتين من تبعات الطاعون الذي حل في أراضيهم واعتبارا بما مر عليهما من مجاعات تلت الأزمات الصحية السابقة قرروا توقيف تصدير المنتجات المحلية، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار المواد التجارية كنتيجة طبيعية لقلة العرض ومحافظة الطلب على نفس مستواه الطبيعي، وهذا ما يجسد فكرة التأثير والتأثر بين انتشار الوباء وانكماش عملية التبادل التجاري وارتفاع أسعار المواد الغذائية[71] هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأثر الذي يترتب على ندرة السلع الحيوية في الأسواق أو غيابها تماما يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير وسريع، وهو ما تأكده جل المصادر التاريخية المعاصرة لتلك الأزمات الصحية والغذائية؛ إذ كان يؤدي غياب القمح أو غيره من الحبوب إلى ارتفاع أسعاره بشكل كبير يعجز الرعية عن اقتنائه، حتى أنه في الكثير من الفترات كانت ترتفع فيها أسعار المواد الاستهلاكية من قمح وشعير إلى أرقام قياسية قد تتعدى السعر الحقيقي بأكثر من عشرة أضعاف أيام القحط والمجاعة، ومن أمثلة ذلك بلوغ سعر الصاع الواحد من القمح؛ إذ قفز في الكثير من الأحيان من ربع بوجو إلى ستة بوجو كاملة، وفي موضع آخر انتقل سعر الشعير إلى قرابة ثمان ريالات[72].

ويشير صالح العنتري في كتابه مجاعات قسنطينة إلى أن الصاع الواحد من القمح بلغ سعره خمسة عشر ريالا بعدما كان سعره قبل مجاعة 1805م لا يتجاوز ريال ونصف ريال في أحلك الظروف[73].

والجدير بالملاحظة هنا أنه لولا الحكمة التي أبداها بعض حكام الإيالة في التصدي لهذه الأوبئة والكوارث والحد من أضرارها على غرار ما قام به الداي عمر باشا في سنة 1814م، وذلك بفتحه مخازن القمح للخبازين وفرضه لتسعيرة موحدة للجميع من ساهم في التقليل من تبعات هذه الأزمة الغذائية وتأثيراتها الاقتصادية[74].

إن تجدد الأوبئة والأمراض وما كان ينجر عنها من مجاعات ودوام هذه الأخيرة لمدة زمنية طويلة قد تصل إلى عشرات السنوات كانت ترهق كاهل الناس، كانت هي الأخرى تعيق النشاط التجاري وتحد من تسارع وتيرته سواء كان ذلك على مستوى مصادر إنتاج السلع والبضائع أو على مستوى حركة التبادل التجاري.

3.2.على المستوى الخارجي:

-تأثر الحركة التجارية الجزائرية الخارجية بانتشار الوباء: لم تكن المعاملات التجارية الخارجية للإيالة الجزائرية أثناء الوباء أحسن من ما كانت عليه الحركة التجارية داخلها؛ إذ غالبا ما كانت الأزمات الصحية تؤدي إلى تضرر المصالح التجارية الجزائرية مع الدول الأوروبية بسبب التوجس من الطاعون[75].

وهو ما تعكسه مختلف الإجراءات الوقائية التي كانت تفرضه الدول الأوروبية على السفن الجزائرية والأمثلة على ذلك كثيرة نورد بعضها لعلنا بذلك نعطي صورة واضحة لحجم تأثر الحركة التجارية الجزائرية الخارجية.

ففي سنة (1130هـ/1718م)فرض المتعاملين التجاريين في مرسيليا عدم استلام أي شيء يكون مصدره الجزائر خوفا من إصابتهم بالوباء الذي كان في أوجه في الجزائر آنذاك[76].

ومثل هذا التأثير يحدثه وباء 1741م على النشاط التجاري بين الدولتين، إذ نجد في إحدى المراسلات القنصلية المؤرخة في 14ماي 1741م يدعو فيها القنصل العام الفرنسي في الجزائر السيد "**جيفال**" السلطات التجارية في بلاده إلى ضرورة تعليق التعاملات التجارية مع إيالة الجزائر مؤقتا إلى أن تتخلص من أسباب هذا التعليق والتي يأتي الطاعون في مقدمتها[77].

علما أن فرنسا بدورها كانت تعاني خلال هذه المرحلة بسبب تزايد النشاط الوبائي وصعوبة السيطرة عليه، ونرى ذات الأمر يحدث مجددا في سنة 1752م والتي شهدت توقفا تاما للمبادلات التجارية الجزائرية الفرنسية؛ إذ تشير إحدى المراسلات القنصلية إلى أن العلاقة التجارية كانت متوقفة طيلة خمسة أشهر وذلك بسبب الطاعون الذي كان ينخر الإيالة[78].

وبالرغم من عودة تلك الأنشطة نسبيا إلا أنها لم تستمر طويلا فسرعان ما توقفت مجددا في السنة الموالية نتيجة لعودة الوباء وعليه تقرر تعليق جميع الدول الأوروبية للأعمال التجارية مع الجزائر[79]، مما تسبب لهذه الأخيرة من أضرار وبالرغم من المساعي الحفيفة لداي الجزائر لإعادة الأمور إلى سابق عهدها إلا أن محاولاته باءت كلها بالفشل بسبب استمرار الوفيات في أوساط ساكنة المدينة[80].

وقد استمر هذا الوضع لعدة لسنوات لاحقة وهو ما تأكده إحدى المراسلات القنصلية والتي كانت في ربيع (1756م) بحيث أشارت إلى وجود بعض التعقيدات في الحركية التجارية مع الإيالة بسبب تفشي الطاعون في العديد من المدن؛ لذا رأت المراسلة أنه من الأفضل التريث قليلا في إعادة التبادلات التجارية إلى طبيعتها[81].

ولم يقتصر ضرر الأوبئة على العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية فقط وإن كان أكثره يقع هذه الأخيرة نتيجة لكونها تحتل المراتب الأولى بين الدول الأوروبية إلا أن انعكاسات الأوبئة لم يكن تستثني طرفا دون الآخر ومن ذلك ما حدث أيضا للتجارة الجزائرية الإسبانية فهي الأخرى لحقها ما لحق غيرها رغم محدوديتها مقارنة ببعض الدول الأوروبية الكبيرة.

فقد تسبب الوباء الذي ألم بالجزائر سنة 1792 في انسحاب الشركة الاسبانية المسماة compagnie" " campana d'oran من وهران بشكل نهائي وهي التي لم يمضي على تأسيسها سوى سنتين (1792)، وذلك بسبب الصعوبات العديدة التي واجهتها والمتمثلة أساسا في تراجع إنتاج الحبوب بسبب وباء 1792 وارتفاع أسعاره مما

اضطر داي الجزائر إلى تسقيف أسعارها نتيجة لتزايد الطلب عليه الداخلي، يضاف إلى كل ذلك المنافسة الفرنسية والانجليزية الشديدة في موانئ الغرب الجزائري.

ولذلك فضل أصحاب هذه الشركة مغادرة الجزائر بعد تمكنهم من الوفاء بتسديد ديونها المقدرة ب 40000بياستر قوي وتكبدها خسارة مالية قدرت ب 1.405375ريال لسنتين من النشاط[82]، وحدث الأمر نفسه تقريبا في سنة 1793م حيث طلبت الحكومة الإسبانية من شركة "juan Garrigo" القيام بتوريد شحنة من السلع من الجزائر والمتكونة من 2000 قنطار من القطن و 500 قنطار من شمع العسل[83]، لكن خبر انتشار الوباء بالجزائر دعا السلطات الإسبانية إلى منع هذه السفن من الرسو بميناء برشلونة وأجبرت على العودة إلى الجزائر مما أدى إلى تكبدها لخسائر كبيرة لهذه الشركة قدرت ب 30146بياستر قوي وأغلقت على إثر ذلك أبوابها بالجزائر يوم 11 نوفمبر 1793. أما في ما يتعلق بالإمارات الإيطالية فقد كانت تجارتها مع الجزائر أقل تضررا من غيرها ونعني هنا الدول الأوروبية فهي لم تكن تأبه بأخطار انتشار الوباء وترفض أن يكون الوباء سببا في توقف تجارتها ليس مع الجزائر فقط؛ بل مع جميع الدول المتوسطية، وهذا ما جعل الأوروبيون يشتكون من عدم حرص تلك الإمارات على الأخذ بأسباب الحيطة من انتشار الأوبئة، وينظرون إليها على أنها مصدر للوباء في العديد من المرات على الدول الأوروبية الأخرى[84].

ولم تقتصر الأوبئة والطواعين في ضررها على العلاقات التجارية البحرية فحتى التجارة الخارجية التي كانت تتم عبر المسالك البرية لم تسلم هي الأخرى من خطر التعطل الجزئي أو الكلي وهو ما ترتب بطبيعة الحال عن الإجراءات التي شرعها بعض بايات الأقاليم كالتي قام بها الباي صالح؛ إذ وجه أوامره إلى جميع القبائل في الحدود مع تونس تقضي بمنع تحرك الأشخاص ذهابا وإيابا عبر الحدود[85] ، وهو ما ساهم في تراجع النشاط التجاري بين إيالتي الجزائر وتونس إلى أدنى مستوياته.

-استغلال التجار الأوروبيين انتشار الوباء في الجزائر لتحقيق مكاسب اقتصادية: رغم الخطر الذي كانت تشكله انتقال الأوبئة من مكان لآخر على حياة السكان إلا أن بعض من الدول الأوروبية والذين كانوا مرتبطين مع الجزائر بعلاقات تجارية وثيقة كانوا يرونا في الوباء أحسن فرصة لمضاعفة أرباحهم عبر استغلال الشركات الاقتصادية لتكدس الكثير من المنتجات بسبب تناقص اليد العاملة نتيجة للوباء، الأمر الذي جعل تلك الشركات تستثمر في مأساة الجزائريين وذلك من خلال الحصول على الكثير من منتجاتهم الزراعية بأثمان زهيدة للغاية وبكميات هائلة مما انعكس سلبا ليس على الحياة الاقتصادية فحسب؛ بل على يوميات الجزائريين عامة، ومن أمثلة ذلك ما حدث في سنة1785م؛ حيث استفادت الشركة الإفريقية في عنابة من تزايد كميات الصوف المصدرة إلى أوروبا من موانئ عنابة بسبب عجز من تبقى من الحرفين عن استغلال الكميات الكبيرة لهذه المادة[86].

ومثل ذلك أيضا نلمسه في نتائج الطاعون الذي حل بالجزائر بعد سنتين أي سنة (1201هـ/1787م) بحيث أدى إلى انخفاض حاد في النمو الديموغرافي في الجزائر، ما أدى إلى تناقص في الطلب على القمح، خلال صيف هذه السنة، ما استفادت منه الشركة الإفريقية بعنابة بأن استغلت الموقف ورفعت من كمية صادراتها من القمح الجزائري باتجاه فرنسا إلى ما يقارب 25,000طن بعدما كانت في حدود ما بين 10- 12 ألف طن[87].

ومن زاوية أخرى نجد شكل آخر من أشكال انعكاس الأزمات الصحية على الاقتصاد إذ أن إقدام بعض البايات في بعض الأحيان بمحاولة التخفيف من وطأة تلك الأزمات على السكان بتقديم يد العون وذلك من خلال ابتياع القمح من الأسواق الأجنبية وتوفيره في السوق الداخلي بنفس السعر أو مجانا مثلما قام بذلك محمد باي الكبير سنة (1199هـ/1785م)[88]، وهو ما من شأنه التأثير على خزينة الدولة وذلك بتعريضها للاستنزاف.

خاتمة:

في ختام دراستنا لموضوع العلاقة التفاعلية بين الأوبئة والتجارة في الجزائر خلال العهد العثماني يمكننا القول أننا قد توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات نوجزها في النقاط التالية:

-تعد الأنشطة التجارية أحد العوامل الرئيسية المساهِمة في انتقال الوباء من منطقة إلى أخرى وذلك عبر انتقال القوافل التجارية وحتى والسفن الوافدة إلى الجزائر القادمة إليها من الدول المتوسطية خاصة تلك المرتبطة معها بعلاقات تجارية كبيرة.

-لقد ساهمت المعاملات التجارية اليومية في نشر الوباء واستفحاله في أوساط المجتمع الجزائري وذلك عن طريق التلامس المباشر بين الباعة ومرتادي الأسواق بغرض الشراء دون إدراك الطرفين بإمكانية أن يكون أحد الطرفين مصاب بالوباء.

- إن إقدام بعض الجزائريين على المتاجرة بالأغراض الشخصية لأشخاص ماتوا نتيجة للوباء رغم وعيهم بالخطورة الشديدة لهذا الفعل أدى بطبيعة الحال إلى توسع دائرة انتشار الوباء بشكل كبير للغاية.

- إن التصرفات اللامسؤولة التي قام بها بعض الحكام في الجزائر إزاء معرفتهم بمدى خطورة السماح للسفن الحاملة لأشخاص مصابين بالوباء أدت إلى خسائر فادحة في أوساط المجتمع الجزائري.

- تسبب انتشار الوباء في تعطل الأنشطة التجارية بشقيها الخارجي نتيجة لامتناع الدول المتوسطية عن التعامل مع الجزائر خشية انتقال الوباء إليها، أما بخصوص التجارة الداخلية فلم تسلم هي الأخرى من الضرر إذ أن الاجراآت الوقائية وتوجه الكثير من التجار إلى المناطق الريفية فرارا من الوباء أضر بالتجارة وبشكل كبير حتى كادت تتعطل نهائيا في الكثير من الأسواق والمدن.

- لقد نتج عن التأثير والتأثر الذي يحدث بين التجارة والأوبئة أزمة أخرى تماثلها في الخطورة أو تفوق ذلك وتتمثل أساسا في المجاعات والتي كانت تزيد من تفاقم الوضع ليس في الجزائر فحسب بل في كل الدول والمماليك التي تتعرض لمثل هذه الأزمات البيئية والطبيعية.

المراجع:

1) أبو سالم عبد الله بن محمد العياشي، **الرحلة العياشية (1661-1663)** ، ج2، تح :سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2006

2) أحمد شريف الزهار، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب الأشراف، تحقيق: احمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980

3) اسمهان لعريبي، الحياة الاقتصادية في بايلك الشرق خلال العهد العثماني (1713-1792)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس –سيدي بلعباس-، 2012-2013

4) بومدين دباب، بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18 دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس-، 2017-2018

5) الحاج عيفة، الهجرة المغاربية إلى بلاد الشام ما بين القرنين السادس والتاسع الهجرين(الدوافع والأسباب)، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع19، الجزائر، 2015

6) الحسين بن محمد السعيد الورتيلاني، الورتيلاني، **نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار،"الرحلة الورتيلانية"**، مطبعة بيير فونتانا الشرقية، الجزائر، 1908

7) حمدان بن عثمان خوجة، **اتحاف المنصفين و الأدباء في الاحتراز من الوباء**، تق و تح :محمد بن عبد الكريم، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر،2007

8) خير الدين سعيدي، المجاعات والأوبئة في الجزائر خلال العهد العثماني 1700- 1830، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018-2019،

9) رشيد حفيان، الكوارث الطبيعية وآثارها في الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2020-2021

10) سليمان دهان، تنظيم ركب الحج الجزائري خلال العهد العثماني"، **مجلة أفكار و آفاق** ، ع9، 2017، معهد التاريخ، الجزائر

11) سميرة فهمي علي عمر، إمارة الحج في مصر العثمانية (1517-1838)، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001

12) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الطرق التجارية بين مصر وبلاد المغرب العربي وغرب إفريقيا في العصر العثماني ، **"البحرية والطرق** التجارية العثمانية"، ***أعمال المؤتمرات عن الولايات العربية خلال العهد العثماني رقم*** 12 ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 2000

13) كريم بن يدر، الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين 18 و19م، مركز النشر الجامعي، تونس، 2007

14) محمد الصديق بولغيث، الأوبئة والمجاعات في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18م وبداية القرن 19م – دراسة اجتماعية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في التاريخ الحديث، جامعة أحمد بلة وهران 1 ، 2021-2022،

15) محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1976

16) محمد بن صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1394هـ/ 1974

17) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792- 1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985

18) ناصر الدين سعيدوني، دراسات في ملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986

19) ناصر الدين سعيدوني، دراسات وترجمات في تاريخ المشرق العربي، د.ط، دار البصائر، الجزائر، 2012

20) Adrien Berbrugger, Mémoire sur la peste en Algérie, dans exploration scientifique de L'Algérie, sciences médicales, imprimerie Royale, Paris, T2

21) Arnoult Bossu , Rapport de M. Bossu sur l'Église d'Alger 1749 M.C.M, T 3

22) Auteur Inconnu, Note chronologiques pour l'histoire de Constantine**, R.A** , n°39, 1895

23) C.C.F. A [AF.é] : AE/B/I/124. Cotes: F° 264-265. 27/05/1740

24) C.C.F. A [AF.é] : AE/B/I/124. Cotes: F° 266-271. 08/06/1740.

25) C.C.F. A [AF.é] : AE/B/I/124. Cotes: F° 292-293. 14/05/1741.

26) C.C.F. A [AF.é] : AE/B/I/124. Cotes: F° 87-94. 07/Déc/1752.

27) C.C.F.A [AF.é]: AE/B/I/128. Cotes: F° 123-129. 23 /Avr/1753.

28) C.C.F. A [AF.é] : AE/B/I/129. Cotes: F° 44-45. 24/03/1756.

C.C.F.A: Correspondance des Consules de France à Alger.

29) Danıel Panzac, Osmanlı İmparatorluğu'nda veba (1700-1850) çeviren Serap Yılmaz, tarih vakıf yurt yayınları, baskı Numune Matbaacılık, 1997

30) Gazette de France, 1787, n°67.21.08.1787

31) H.D De Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), ed. Leroux, Paris 1887 Ernest

32) H.D.De Grammont, Correspondance des consuls d'Alger (1690-1742), Alger, Adolphe Jourdan, librairie éditeur4, Place dégouvernement, 1890

33) Henri Leon Fey, Histoire d'Oran avant pendant et après la domination espagnole, typographie Adolphe, frères editeur, Oran,1858

34) J.-L.-G. Guyon Histoire chronologique des épidémies du nord de l'Afrique depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours, Imprimerie du gouvernement, Alger,1855

35) Jean Marchika, **La peste en Afrique septentrionale**, Histoire de la peste en Algérie de (1363-1830), présentée le 20 Mai 1927, Université d'Alger, faculté mixte de médecine et de pharmacie d'Alger, année 1927, non publié

36) JUAN BAUTISTA ,VILAR , relacions commerciales hispano-argelinas en el periodo 1791-1814 , IN hispania

37) L Bertherand, Gazette médicale de l'Algérie, Directeur Dr Éditeur J.B.Baillière, Paris, année 36. N°01, 1891

38) Lucette Valensi, **Calamités démographique en Tunisie et en Médi-terrané orientale aux 18 et 19 siècles**. In **Annales E.S.C.** N°6

39) M.Mauroy ,**Du Commerce des Peuples de L'Afrique Septentrionale**, Au Comption des Imprimeurs-unis, Paris, 1846 n° 26

40) Pierre Faroux, Mémoires de la congrégation de la mission, T 3

41) Venture De Paradis, Alger aux XVIII siècle (1700-1799), édité par Fagnan Alger, Typo-graphie Adolph Jourdan 4, place du gouvernement, 1989

---

[1] Daniel Panzac, Osmanlı İmparatorluğu'nda veba (1700-1850) çeviren Serap Yılmaz, tarih vakıf yurt yayınları, baskı Numune Matbaacılık, 1997, p66.

[2] Lucette Valensi, Calamités démographique en Tunisie et en Médi-terrané orientale aux 18 et 19 siècles. In Annales E.S.C. N°6.p91.

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وترجمات في تاريخ المشرق العربي، د.ط، دار البصائر، الجزائر، 2012، ص ص208-209.

[4] بومدين دباب، بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18 دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس-، 2017-2018، ص148.

[5] J.-L.-G. Guyon, Histoire chronologique des épidémies du nord de l'Afrique depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours, Imprimerie du gouvernement Alger,1855, p298.

[6] جوزيف بتس، رحلة جوزيف بتس(الحاج يوسف)، ترجمة ودراسة: عبد الرحمان عبد الله الشيخ، د ط، الهيئة المصرية العامة، 1995، ص8.

[7] خير الدين سعيدي، المجاعات والأوبئة في الجزائر خلال العهد العثماني 1700- 1830، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018-2019، ص127.

[8] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الطرق التجارية بين مصر وبلاد المغرب العربي وغرب إفريقيا في العصر العثماني ، "البحرية والطرق التجارية العثمانية"، *أعمال المؤتمرات عن الولايات العربية خلال العهد العثماني رقم* 12 ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 2000، ص ص127-139 .

[9] M.Mauroy ,Du Commerce des Peuples de L'Afrique Septentrionale, Au Comption des Imprimeurs-unis, Paris, 1846, p68.

[10] سميرة فهمي علي عمر، إمارة الحج في مصر العثمانية (1517-1838)، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص 65.

[11] الحاج عيفة،" الهجرة المغاربية إلى بلاد الشام ما بين القرنين السادس والتاسع الهجرين(الدوافع والأسباب")، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع19، الجزائر، 2015، ص98.

[12] سليمان دهان، تنظيم ركب الحج الجزائري خلال العهد العثماني"، **مجلة أفكار و آفاق**، ع9، 2017، معهد التاريخ، الجزائر، ص65.

[13] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1976 ، ص184.

[14] الحاج عيفة، المرجع السابق، ص 99.

[15] الحسين بن محمد السعيد الورتيلاني، الورتيلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار،"الرحلة الورتيلانية"، مطبعة بيير فونتانا الشرقية، الجزائر، 1908، ص-ص-83 82

[16] أبو سالم عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية (1661-1663)، ج2، تح :سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2006، ص130.

[17]

[18] نفسه، ص546.

[19] زهيرة سحابات، الحضور الجزائري في ايالة تونس خلال العهد العثماني 1628- 1830، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر. جامعة سيدي بلعباس، 2019-2020، ص180.

[20] Pierre Faroux, Mémoires de la congrégation de la mission, T 3, p 75.

[21] بومدين دباب، المرجع السابق، ص147

[22] فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص 245.

[23] أبو سالم عبد الله بن محمد العياشي، المصدر السابق، ص 546.

[24] حمدان بن عثمان خوجة، اتحاف المنصفين و الأدباء في الاحتراز من الوباء، تق و تح :محمد بن عبد الكريم، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007 ، ص80.

[25] فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص125.

[26] بومدين دباب، المرجع السابق، ص147.

[27] محمد الصديق بولغيث، الأوبئة والمجاعات في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18م وبداية القرن 19م – دراسة اجتماعية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في التاريخ الحديث، جامعة أحمد بلة وهران 1 ، 2021-2022، ص 81.

[28] Jean Marchika, la peste en Afrique septentrionale, histoire de la peste en Algérie de (1363-1830), présentée le 20 Mai 1927, Université d'Alger, faculté mixte de médecine et de pharmacie d'Alger, année 1927, non publié, p139.

[29] بومدين دباب، المرجع السابق، ص138.

[30] فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص247.

[31] Lucette Valensi, op-cit, p22.

[32] J.-L.-G. Guyon, op.cit, p375.

[33] Ibid, p376.

[34] الكرنتينة (الحجر الصحي): إقامة جبرية في معزل لمدة 40 يوم عند الثغور لكل وارد أجنبي سلعة سواء كان مريضا معديا أو مشكوكا فيه حتى يتحقق برؤه وسلامته، **ينظر**: سعاد عقاد، ص55.

[35] Ibid, p298.

[36] Jean Marchika, op.cit, p75.

[37] J.-L.-G. Guyon, op.cit ,p298.

[38] C.C.F. A [AF.é] : AE/B/I/124. Cotes: F° 264-265. 27/05/1740.

[39] C.C.F. A [AF.é] : AE/B/I/124. Cotes: F° 266-271. 08/06/1740.

[40] Pierre Faroux , Mémoires de la congrégation de la mission, T 3, p31.

[41] Jean Marchika ,op.cit., p92.

[42] Adrien Berbrugger, Mémoire sur la peste en Algérie, dans exploration scientifique de L'Algérie, sciences médicales, imprimerie Royale, Paris, T2, p218.

[43] - J.-L.-G. Guyon , op-cit., pp355- 354.

[44] Adrien Berbrugger, op-cit., T2, p222.

[45] J.-L.-G. Guyon , op-cit, p375.

[46] C.C.F.A [AF.é]: AE/B/I/128. Cotes: F° 123-129. 23 /Avr/1753

[47] Arnoult Bossu , Rapport de M. Bossu sur l'Église d'Alger 1749 M.C.M, T 3, p 228

[48] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792- 1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م ، ص56.

[49] ناصر الدين سعيدوني- فلة موساوي القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، مذكرة ماجستير،جامعةقسنطينة1، 2016-2017، ص12.

[50] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في ملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص37.

[51] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي الجزائري...، المرجع السابق، ص37.

[52] H.D de Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), ed. Ernest Leroux, Paris 1887, p278.

[53] Lucette Valensi, op-cit, p24.

[54] رشيد حفيان، الكوارث الطبيعية وآثارها في الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2020-2021م، ص179.

[55] خير الدين سعيدي، المرجع السابق، ص281.

[56] نفسه، ص ص282-283.

[57] Gazette de france: 1787, n°67.21.08.1787.

[58] خير الدين سعيدي، المجاعات والأوبئة..، المرجع السابق، ص282.

[59] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في ملكية..، المرجع السابق، ص56.

[60] خير الدين سعيدي، المجاعات والأوبئة...، المرجع السابق، ص284.

[61] Lucette Valensi, op-cit, p21.

[62] كريم بن يدر، الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين 18 و19م، مركز النشر الجامعي، تونس، 2007م، ص141.

[63] Venture De Paradis, Alger aux XVIII siècle (1700-1799), édité par Fagnan Alger, Typo-graphie Adolph Jourdan 4, place du gouvernement, 1989, p22.

[64] أبو سالم عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية..، المصدر السابق، ص540.

[65] نفسه، ص546.

[66] رشيد حفيان، الكوارث الطبيعية...، المرجع السابق، ص179.

[67] H.D.De Grammont, Correspondance des consuls d'Alger (1690-1742), Alger, Adolphe Jourdan, librairie éditeur4, Place dé gouvernement, 1890, p222.

[68] اسمهان لعربي، الحياة الاقتصادية في بايلك الشرق خلال العهد العثماني (1713-1792)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس –سيدي بلعباس-، 2012-2013 ، ص280.

[69] رشيد حفيان، الكوارث الطبيعية...، المرجع السابق، ص214.

[70] Journal de Bone, 26/03/1785, In Ch. Feraud, La Calle..., op-cit, p416.

[71] خير الدين سعيدي، المجاعات والأوبئة...، المرجع السابق، ص281.

[72] Auteur Inconnu: Note chronologiques pour l'histoire de Constantine, **R.A** , n°39, 1895, p165.

[73] محمد بن صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1394هـ/ 1974م ، ص ص34-35.

[74] أحمد شريف الزهار، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب الأشراف، تحقيق: احمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م، ص145.

[75] Arnoult Bossu , op-cit, p229

[76] J.-L.-G. Guyon ,op.cit., p298.

[77] C.C.F. A [AF.é] : AE/B/I/124. Cotes: F° 292-293. 14/05/1741.

[78] C.C.F. A [AF.é] : AE/B/I/124. Cotes: F° 87-94. 07/Déc/1752.

[79] Arnoult Bosssu , op-cit, p228.

[80] Ibid , p229.

[81] C.C.F. A [AF.é] : AE/B/I/129. Cotes: F° 44-45. 24/03/1756.

[82] Henri Leon Fey, Histoire d'Oran avant pendant et après la domination Espagnole, typographie Adolphe , frères editeur, Oran,1858,pp 47-48.

[83] JUAN BAUTISTA ,VILAR , relacions commerciales hispano-argelinas en el periodo 1791-1814 , IN hispania , n° 26, p 436

[84] E.L Bertherand, Gazette médicale de l'Algérie, Directeur Dr Éditeur J.B.Baillière, Paris, année 36. N°01, 1891, p119

[85] Bourgugnon a M Ferrier, 12 /01/1785,in Ch Feraud, la Calle, op- Cit, p 413

[86] Lucette Valensi, op.cit, p21.

[87] Venture de Paradis, op-cit, p282.

[88] خير الدين سعيدي، المرجع السابق، ص283.